

AL-MOHASIBOON

# المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



وزير شؤون الديوان الأميري  
الشيخ حمد جابر العلي الصباح  
استقبل وفد "المحاسبين"



"المحاسبين والمراجعين الكويتية" افضل جمعية مهنية في الكويت

# ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

## التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م<sup>3</sup>  
من الطابوق الأبيض

عتبات  
بقيمة 20  
دك



+  
3 أكياس  
مونة  
لاصقة

الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م<sup>3</sup>

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## الخلط الخرساني الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م<sup>3</sup>

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتج من منتجات الدعم السابقة



أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

15%

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR



30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY



شركة الصناعات الوطنية

@national\_industries

www.nicbm.com

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي  
رئيس مجلس الإدارة  
رئيس هيئة التحرير

## افتتاحية العدد

### « المحاسبين » .. مشاركات وأنشطة مهنية متميزة

واصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، حضورها الفاعل والقوي في العديد من المؤتمرات المهنية الدولية والإقليمية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، حيث كان لتلك المشاركات تأثير كبير في التعرف على أحدث ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة

وقد تواجدت الجمعية في العديد من المؤتمرات منها : مؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" الذي أقيمت فعالياته بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع هيئة المحاسبين والمراجعين السعودية ، بالإضافة لمشاركة الجمعية في مؤتمر لجنة الإفلاس السعودية «ايسار» في الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2025 تحت شعار فرص استثمارية الأعمال وحلول تحقيق الاستدامة الاقتصادية ، كما شاركت الجمعية في المؤتمر الذي نظمه اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بالعاصمة المصرية القاهرة.

وقد شهدت تلك المؤتمرات حضوراً قوياً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالمشاركة وتبادل الخبرات ومناقشة سبل تعزيز التعاون والاستفادة في كل ما يتم طرحه خلال تلك الفعاليات ومحاولة ترجمة التوصيات الصادرة عنها في الواقع الاقتصادي الكويتي.

وجاء تكريم الجمعية على هامش ملتقى الكويت للاستدامة الثاني باعتبارها أفضل جمعية مهنية في الكويت نتيجة جهودها الكبيرة في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة منذ تأسيسها وحتى اليوم. ومن بين الموضوعات الحيوية التي قامت الجمعية بجهود كبيرة في نجاحها ما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية والذي نظمت الجمعية لجنة استماع علنية حوله في غرفة التجارة ، بحضور ومشاركة ما يقارب 100 ممثل من مؤسسات مالية وجمعيات خيرية.

كما شهد ملتقى التوظيف في مكاتب التدقيق المحاسبي الذي أقامته الجمعية في 24 سبتمبر الماضي حضور كبير من قبل الراغبين في العمل لدى مكاتب التدقيق المحاسبي ، والتعرف على ما تقدمه تلك المكاتب من خدمات محاسبية متنوعة للبنوك والشركات.

وتحرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تقديم خدمات متنوعة لأعضاءها العاملين والمنتسبين وتزويدهم بكافة المعارف المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة من خلال برامج تدريبية مهنية ونوعية تلبي احتياجات العاملين في القطاعين العام والخاص.

## المحتويات

6	وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح استقبل وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	حصاد الجمعية
10	«المحاسبين» شاركت في «الايفاك» بالسعودية	حصاد الجمعية
22	حوكمة القطاع العام بين النظرية والتطبيق: قراءة في التجربة الكويتية	مقالات
28	صباح الجلاوي: «المحاسبين» دعمت المنظومة الاقتصادية	أنشطة الجمعية
30	«المحاسبين» نظمت جلسة علنية للمعيار الخيري	أنشطة الجمعية
36	قانون حماية الملكية الفكرية (الجزء الأول)	تشريعات وقوانين
44	برنامج أساسيات قانون الإفلاس الكويتي	برامج تدريبية
54	الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ضيافة عضوي الجمعية الأستاذ /عدنان الهزيم والأستاذ /علي الهزيم	مناسبات

## هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير  
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي  
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير  
The Board of Editors

علي بدر الوزان  
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ  
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي  
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني  
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري  
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري  
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى  
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس  
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين  
والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان

Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي

Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al Hatlani

عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

عضو مجلس الإدارة Board Member

# AL-MOHASIBOON



kw\_aaa



info@kwaaa.org



+965 22001002  
+965 22001003



kw\_aaa



www.kwaaa.org



+965 51700060

العدد (106)، أكتوبر، 2025، السنة الثانية والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

October, 2025 - No.(106)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Accountants & Auditors Association

## > Correspondence:

## < المراسلات :

Should be addressed to: The Editor - in-

Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472

Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:

Al-Murajaa - State of kuwait

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة دولة الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

## > Advertisements:

## < الإعلانات :

Agreements in this regard should be

made with the management of kuwaiti

Association of Accountants and Auditors

P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة - الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

## > Subscriptions:

## < الاشتراكات :

Kuwait & GCC Countries:

- 2.5 K.D for KAAA Members.

- 5 K.D for Individuals.

- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:

- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency  
for Individuals.

Non Arab

- 80 \$ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges,  
& Requests Should be Addressed to the  
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:

- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.

- 5 دنانير كويتية للأفراد.

- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:

- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.

- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الأجنبية:

- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.

- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات  
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبين.

## > Price of one copy:

## < سعر النسخة :

- 500 Filse for KAAA Members

- Kuwait And GCC countries one K.D or the  
equivalent in local currency plus airmail  
charges.

- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس

- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد  
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.

- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً  
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة  
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

## وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح استقبل وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



القضايا.

وأضاف أن الجمعية تستهدف تعزيز التثقيف بمهنة المحاسبة لدى العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بالمهنة ودورها في مختلف القطاعات.

وتأتي تلك اللقاءات في إطار حرص الرئيس الفخري وأعضاء مجلس إدارة الجمعية على التواصل مع كافة الجهات المعنية بتطوير المهنة في الداخل والخارج والعمل على تقديم رؤية مهنية تلبي تطلعات العاملين في بيئة الأعمال من مختلف القطاعات.

كما أن الجمعية تقوم بالمشاركة في كافة الفعاليات المهنية، داخل وخارج الكويت، للتعرف على التطورات المهنية عالمياً وإقليمياً ومحلياً والتعاون مع الجهات المهنية الدولية للارتقاء بالمهنة ومزاوليها.

استقبل معالي وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث ترأس وفد الجمعية الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وقدم أعضاء الوفد درع اليوبيل الذهبي للجمعية بمناسبة مرور أكثر من 50 عاماً على تأسيسها وكذلك الموسوعة الاقتصادية وعدد من الأعداد المختلفة لمجلة «المحاسبون»

وخلال اللقاء تناول رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي، دور الجمعية وما تقدمه من خدمات مهنية لأعضائها ومزاولي المهنة في مختلف القطاعات منذ التأسيس وحتى اليوم، بالإضافة للدور الذي يقوم به المراكز التابعة لها من دور مهم ومتزايد في تطوير المهنة.

كما أشار إلى أن الجمعية حريصة على تقديم الدعم والمشورة في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطنين، وتقديم الرؤى الفنية لمتخذي القرار حيال تلك



- شغل منصب سفير الكويت لدى السعودية ما بين فبراير 2007 ونوفمبر 2011.
- تولى بين عامي 2003 و2006 منصب مدير مكتب سمو ولي العهد بدرجة وكيل وزارة.
- تولى بين عامي 1998 و2001 منصب وكيل وزارة مساعد لشؤون التجهيز الخارجي بوزارة الدفاع ورئيس هيئة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع.
- عمل بين عامي 1993 و1997 في سفارة الكويت لدى إيطاليا.
- عمل بين عامي 1991 و1993 في مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
- عمل بين عامي 1989 و1991 باحثاً سياسياً في مكتب وزير الداخلية.

### السيرة الذاتية للشيخ حمد جابر العلي الصباح

- صدر مرسوم أميري بتعيين الشيخ حمد جابر العلي الصباح وزيراً لشؤون الديوان الأميري بدرجة وزير، اعتباراً من 1 سبتمبر 2025.
- حاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت عام 1989.
- تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في الحكومة التي شكلها سمو الشيخ صباح الخالد في ديسمبر عام 2020، وكذلك في الحكومة التي تشكلت في مارس عام 2021 وفي ديسمبر من العام نفسه.
- تولى منصب وزير الإعلام ما بين نوفمبر 2011 وفبراير 2012.



## خلال فعاليات ملتقى الكويت لحلول الاستدامة في نسخته الثانية «المحاسبين» أفضل جمعية مهنية في الكويت



للجمعية ، متمنياً للعاملين في مجال الاستدامة كل التوفيق والسادد وكذلك لمسؤولي الهيئة العامة للشباب والرياضة والجامعة العربية المفتوحة بمزيد من النجاحات في أعمالها .

وبين العثمان أن اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كأفضل جمعية مهنية في الكويت لم يأت من فراغ وإنما جاء بسبب التميز المهني للجمعية على مدى أكثر من 50 عاماً ، حيث يتزامن هذا التكريم مع احتفالية الجمعية بيوبيلها الذهبي قبل فترة ، كما أن الجمعية لها أهداف وأغراض تصب جميعها في خدمة المجتمع .

وأشار إلى أن هذا التكريم يعكس الأهمية المهنية الكبيرة للجمعية وتاريخها ، متمنياً أن يكون تكريم الجمعية يكون نبزاً للعاملين في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتقديم الأفضل والأمثل في مسيرتها المهنية .

### خدمة المجتمع

وبدوره ، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن التكريم كأفضل جمعية مهنية في الكويت يعكس أهداف الجمعية ونظامها الأساسي في خدمة المحاسبة والمراجعة وخريجي المحاسبة ومنتسبي المهنة وأضاف أن الجمعية أطلقت أكاديمية المحاسبين لتأهيل خريجي المحاسبة وكذلك مركز الاعتماد المهني والتصنيف ومركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس ومركز

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات ملتقى الكويت للاستدامة الثاني الذي أقيمت فعالياته في 8 أكتوبر 2025 بمقر المكتبة الوطنية بحضور قيادات الهيئة العامة للشباب والرياضة والجامعة العربية المفتوحة .

وقد تم اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كأفضل جمعية مهنية على مستوى دولة الكويت .

وتسلم درع التكريم الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي

50 عاماً

وحضر الملتقى الرئيس الفخري لرئيس مجلس إدارة الجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي ، حيث أشار الرئيس الفخري في كلمة افتتاحية له في الملتقى ، أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تأسست عام 1973 ، لها أهداف وأغراض تصب جميعها في مصلحة المجتمع وتحقيق الحماية المجتمعية .

وأضاف العثمان أن النظام الأساسي للجمعية يشرح جميع الأهداف والأغراض لها ، مضيفاً أن الجمعية لا تكتب تاريخاً لها وإنما التاريخ هو من يكتب عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، مشيراً إلى أن تكريم الجمعية باعتبارها الجمعية الأفضل في التميز المؤسسي المهني في الكويت هو أكبر تكريم



يوسف العثمان :

- التكريم يواكب  
احتفالية الجمعية  
بمرور أكثر من 50  
عاماً على تأسيسها  
- الجمعية تستهدف  
تنظيم العديد من  
المبادرات المستقبلية  
التي تخدم كافة فئات  
المجتمع  
صباح الجلاوي :

- النظام الأساسي  
للجمعية يركز على  
خدمة المجتمع وتعزيز  
المهنة  
- تكريم الجمعية هو  
تكريم لكافة الجمعيات  
المهنية العاملة في  
الكويت لتحقيق رؤية  
2035

د. فهد الجافور :

- الجمعية مستمرة في  
تقديم مسيرة مهنية  
متميزة تلبي تطلعات  
بيئة الأعمال

### جهود متواصلة

ومن جانبه ، أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن الجمعية حصلت على جائزة الإبداع المستدام من قبل ملتقى الكويت لحلول الاستدامة والتكريم من الهيئة العامة للشباب وأيضاً الجامعة العربية المفتوحة كأفضل جمعية مهنية في الكويت.

وبين أن التكريم يعكس جهود الجمعية الكبيرة والمتواصلة في خدمة المهنة ومنتسبيها، كما أن هذا التكريم سيكون دافعاً للجمعية نحو بذل المزيد من الجهود لخدمة المهنة.

الشركات المهنية وهي من المراكز التي تعزز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت.

وأضاف يعكس التكريم - كذلك- الجهود الحثيثة التي قامت به الجمعية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي كان لها الأثر الكبير في تعزيز وتطوير دور المهنة والارتقاء بها، من أجل تعظيم دورها في بيئة الأعمال، والاسهام في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035، تحت قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- وولي عهده الأمين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح- حفظه الله ورعاه - وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح- حفظه الله.



## تحت شعار: التحول والابتكار: أولويات عالمية وحلول إقليمية «المحاسبين» شاركت في «الأيفاك» بالسعودية



أهمها: التحول الرقمي في التقارير المؤسسية ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير المهنة.

### الشفافية والاستدامة

وأضاف الجلاوي قائلاً: استعرض المؤتمر دور المنظمات المهنية في تعزيز الشفافية وبناء القدرات وتعزيز إدارة المالية العامة السليمة، مع التركيز على أهمية الشراكات المؤسسية والاتصال المبني على الأدلة.

كما تناول المؤتمر أهمية ودور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة وكيفية التكيف مع هذه المتغيرات لضمان الشفافية والمساءلة.

وسط حضور كبير لخبراء المحاسبة والمراجعة من مختلف أنحاء العالم، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في منتدى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي أقيمت فعالياته بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحاسبين في الفترة من 30 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر 2025 بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، تحت شعار «قيادة التحول والابتكار: أولويات عالمية وحلول إقليمية».

وحول مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر، أوضح رئيس وفد الجمعية ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي، أن المؤتمر يعد فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والرؤى في مجال المحاسبة والاطلاع على أحدث الحلول الرقمية في مجال المحاسبة، مضيفاً أن الملتقى سلط الضوء على عدة موضوعات



### تطوير التعليم المهني

الدولية، كما أنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تبنت كامل معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وقد اختتمت فعاليات المؤتمر بإعلان المملكة العربية السعودية مبادرة إنشاء «مركز المعرفة للمحاسبة والمراجعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ليكون منصة إقليمية للتعاون وتبادل الخبرات ودعم الابتكار في المهنة. وسيعمل المركز بالشراكة مع الهيئات المهنية والتنظيمية على ترجمة المعايير الدولية، وبناء القدرات المهنية، وإعداد أبحاث لصنّاع القرار، وإتاحة محتوى تدريبي متقدم عبر منصة رقمية.

وأضاف الجلاوي، من بين الموضوعات الهامة التي تناولها المؤتمر تطوير التعليم وتنوع مكان العمل، حيث تم التطرق لكيفية تحديث مسارات التعليم المهني وخلق بيئات عمل أكثر شمولية وتعريف مسارات التطوير المهني والقيادي لجذب والاحتفاظ بالمواهب.

وبين أن المؤتمر تناول كذلك الاستدامة والحوكمة في القطاع العام، حيث تم مناقشة التقارير المالية العامة بما في ذلك أهمية ترجمة الإرشادات المتعلقة بالاستدامة إلى اللغة العربية وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها.

### 80 خبيراً

وأشار الجلاوي إلى أن المؤتمر تناول -أيضاً- تطوير المنظمات المهنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم عقد جلسة إقليمية شارك فيها 80 خبيراً من الهيئات المهنية من بينها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وتم خلال الجلسة استكشاف دور المنظمات المهنية في تعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة.

جدير بالذكر، أن استضافة السعودية لهذا الحدث الكبير، تعكس مكانة القطاع المحاسبي السعودي والتزامه بالمعايير

### صباح الجلاوي:

- 800 خبيراً حول العالم ناقشوا تطوير المهنة ودور التحول الرقمي والابتكار
- المنتدى ناقش دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المهنة واستكشاف دور الهيئات المهنية
- فرصة كبيرة لتبادل الخبرات مع المتحدثين والحضور من مختلف دول العالم

## برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري وتنظيم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب «المحاسبين» شاركت في فعاليات المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر حول التحول الرقمي في القاهرة



### أهمية كبيرة

وبهذه المناسبة ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة تعكس الأهمية الكبيرة التي توليها مهنة المحاسبة والمراجعة بالتحول الرقمي والدور الكبير الذي يقوم به في مجال تطور المهنة. وأشار إلى أن تواجد الجمعية في مثل هذه الفعاليات يمكنها من الاطلاع على الخبرات في مجال الاستدامة المالية والشفافية والحوكمة وهي موضوعات تشهد تطورات كبيرة ومتلاحقة من حيث المحتوى النظري والتطبيقات العملية.

في إطار حرصها المتواصل على المشاركة في المؤتمرات المهنية الإقليمية والدولية ، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر بعنوان التحول الرقمي والاستدامة والشفافية المالية والتنمية الاقتصادية. وقد انطلقت فعاليات المؤتمر في 28 سبتمبر 2025 ، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي وبتنظيم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب. كما شارك في المؤتمر قيادات وخبراء من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والبنك الدولي وهيئات محاسبية دولية.



وقال إن هناك الكثير من البرامج والتطبيقات العملية التي ساهمت - ولا تزال - في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في العديد من المجالات.



وبين الجلاوي أن المؤتمر شهد حضوراً دولياً ومشاركة واسعة من خبراء المهنة من منظمات ومؤسسات مهنية عالمية وإقليمية ودول أخرى.

وشدد الجلاوي على أهمية تبادل الخبرات المهنية لما تسهم به في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة محلياً ، وهو الأمر الذي تحرص الجمعية على تطبيقه منذ التأسيس وحتى الآن، باعتباره ركيزة أساسية في استراتيجية عملها.

وأوضح أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحرص في برامجها ودوراتها التدريبية وورش العمل التي تقيمها على تناول دور التحول الرقمي في مهنة المحاسبة والمراجعة ، مع التطرق لأهميته في العديد من القطاعات الاقتصادية والوفير المالي الكبير الذي يتم تحقيقه في هذا المجال.



## صباح الجلاوي ناقش تعزيز ودعم التعاون مع الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين



التقى رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتي صباح مبارك الجلاوي بالرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين لي وايت، على هامش فعاليات المؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذي أقيمت فعالياته تحت عنوان: الاستدامة والحوكمة وشفافية البيانات المالية والتحول الرقمي - الاستدامة - الشفافية المالية : نحو تنمية اقتصادية»، والذي انطلقت فعالياته في 28 سبتمبر 2025 في العاصمة المصرية القاهرة، برعاية معالي رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي.

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. والاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والاستدامة الرقمية.

وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية من مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتأمينية والإدارية، إضافة إلى كبار التنفيذيين في العالم العربي، ورؤساء وممثلي المنظمات المهنية العربية، وكبار المسؤولين من الهيئات الرقابية والتنظيمية في جمهورية مصر العربية، مثل: البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهاز المركزي للمحاسبات، مصلحة الضرائب المصرية، هيئة الرقابة الإدارية والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.

### صباح الجلاوي؛

- مشاركة الجمعية في تلك المؤتمرات الدولية
- يعزز الخبرات ويدعم قدرات الأعضاء
- تواجد الجمعية في فعاليات الاتحاد الدولي للمحاسبين باعتبارها شريك وعضو رئيسي بالاتحاد
- مشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية من مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتأمينية والإدارية
- دور ريادي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الشفافية المالية والاستدامة في العالم العربي

وقد ناقش الجلاوي ووايت سبل تعزيز ودعم التعاون بين الجانبين ، حيث أن الجمعية عضو وشريك رئيسي مع الاتحاد الدولي للمحاسبين في العديد من الفعاليات.

وقد أقيمت فعاليات المؤتمر في إطار الدور الريادي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الشفافية المالية والاستدامة في العالم العربي

وأقيم المؤتمر برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، والمستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وبمشاركة واسعة من منظمات دولية وإقليمية، في مقدمتها: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الاتحاد الإفريقي للمحاسبين (PAFA)، الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة لدول البحر المتوسط (FCM)، الهيئة الأوروبية للمحاسبة (Accountancy Europe)، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ومعهد المدققين الداخليين (IIA - أمريكا وممثلون عن البنك الدولي (World Bank)، إضافة إلى حضور ممثلين من منظمات مهنية عربية ودولية أخرى معنية بالاستدامة والشفافية.

وقد حيث أكد الدكتور جواد غانم الشهيلي، رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، أن المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر المزمع عقده في القاهرة يمثل منصة مهنية دولية كبرى تجمع قادة الفكر والخبراء وصناع القرار في مهنة المحاسبة والمراجعة، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز دور المهنة في دعم الاستدامة والتحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030

وقد تناول المؤتمر جملة من المحاور الحيوية أبرزها: دور المحاسبين في دعم الاستدامة، تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، معايير التدقيق الدولية، تقارير الاستدامة، التحول الرقمي والاستدامة، مخاطر الاستدامة والتدقيق. والتعاون الدولي لتعزيز الاستدامة

## أقيمت فعالياته في لبنان بمشاركة نخبة من المنظمات الدولية «المحاسبين» شاركت في مؤتمر الشمول المالي



بينها : تسليط الضوء على دور الشمول المالي في بناء اقتصاد مستدام وعادل، لافتاً أنه تم تناول هذا الدور من خلال جلسات تخصصية وورش عمل جمعت ممثلين عن حكومات وهيئات مهنية ومؤسسات مالية دولية.

وبين الطبخ أن تلك المشاركة تأتي في إطار التزام الجمعية بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق والحوكمة والاقتصاد المستدام وسعيها الدائم لتطوير كفاءة مدققي الحسابات وبما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.

وبين الطبخ أن جمعية المحاسبين والمراجعين تؤكد حضورها بشكل مستمر في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية والذي يعكس حرصها على تمثيل الكويت مهنيًا وتعزيز الشراكات مع الاتحادات الإقليمية والدولية ، بما يسهم في النهوض بالمهنة وترسيخ التكامل المهني على مستوى المنطقة.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر المهني الدولي الثاني والعشرين، الذي عُقد في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2025، تحت عنوان: "الشمول المالي من أجل اقتصاد مستدام".

ونظّم المؤتمر نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وبمشاركة نخبة من المنظمات الدولية والهيئات المهنية المتخصصة.

ومثّل الجمعية في المؤتمر أمين السر وعضو مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطبخ ، الذي أكد على أهمية المشاركة في الفعاليات المهنية الدولية، لما له من أثر في تعزيز موقع مهنة المحاسبة والتدقيق في الكويت وتوسيع آفاق التعاون مع الهيئات الدولية.

وبين الطبخ أن المؤتمر سلط الضوء على عدة أهداف من



- فيصل الطبخ : تسليط الضوء على دور الشمول المالي في بناء اقتصاد مستدام وعادل
- التزام الجمعية بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق والحوكمة والاقتصاد المستدام عالمياً
- الجمعية حريصة على الحضور بشكل مستمر في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية النهوض بالمهنة وترسيخ التكامل المهني والعمل على تعزيز دور الجمعية
- إيلي عبود : توصيات المؤتمر سيتم رفعها لصانعي القرار في الحكومة اللبنانية
- جون بوكو : دعم الشركات في مجال الزراعة مهم للغاية لتحقيق مفهوم الاستدامة

وبين الطبخ أن هذه المشاركة تأتي انسجاماً مع استراتيجية الجمعية الهادفة إلى الانفتاح على التجارب الدولية، وبناء شراكات مهنية مثمرة تساهم في تطوير مهنة المحاسبة في الكويت ودول المنطقة.

من جهته ، شدد نقيب خبراء المحاسبة المجازين ايلي عبود على أن ما تم تحقيقه من أهداف مرجوة ومرسومة من خلال ما تم عرضه ضمن الوثائقي حول النقابة هو ليس وليد الصدفة، بل كان نتاج هذه الرؤية الثاقبة والعمل الدؤوب لأكثر من عام.

وأشار الى أن التوصيات التي ستصدر عن فعاليات هذا المؤتمر على المستويين الكلي والجزئي سيتم رفعها إلى صناع القرار في حكومة لبنان.

وبدوره ، أوضح رئيس الإتحاد الدولي للمحاسبين جون بوكو أن دعم الشركات في مجال الزراعة مهم للغاية، لأن الاستدامة صعبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، داعياً إلى التركيز على التغييرات في الاستدامة من منظور بيئي أو من منظور الغاز لتشمل مجموعة واسعة من العوامل، لافتاً إلى أهمية بناء المرونة مع هذه الشركات من خلال مساعدتها على اتخاذ القرارات التي تكون جيدة للشركاء، للموظفين وللمجتمع ككل.

## أقيمت فعالياته خلال الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2025 "المحاسبين" شاركت في مؤتمر "ايسار" بالسعودية



- تعاون سبل التعاون بين الجمعية و"ايسار"  
ووحدة الإفلاس الإماراتية  
- التواجد في المؤتمرات الدولية والاقليمية  
لتعزيز التعاون والاستفادة من الخبرات

اجتمع رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي مع الأمين العام للجنة الإفلاس "ايسار" عبد الله بن سعد آل مغيرة ، حيث تم مناقشة إبرام عقد تعاون بين "ايسار" والجمعية ممثلة في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس.



تطرق الجانبان لكيفية تعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة تأتي في إطار حرص الجمعية على تفعيل سبل التعاون في مجالات التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس والاستفادة من الخبرات الموجودة في تلك المجالات،

مضيفاً أن تلك المشاركات من شأنها تعزيز التعاون بين مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع للجمعية مع الجهات المعنية المماثلة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وجاء الاجتماع على هامش مشاركة الجمعية في المؤتمر الذي تنظمه "ايسار" يومي 13 و14 أكتوبر 2025 في المملكة العربية السعودية بعنوان: "فرص استثمارية الأعمال وحلول تحقيق الاستدامة الاقتصادية".

وضم وفد الجمعية المشارك في فعاليات المؤتمر رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي وأمين السري في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس هيفاء الظفيري.

و"ايسار" هي جهة حكومية مستقلة تسهم في زيادة الثقة بإجراءات الإفلاس عن طريق بناء قدرات العاملين في مجال الإفلاس ورفع كفاءة وفعالية الإجراءات وتعزيز شفافيتها.

كما اجتمع وفد جمعية المشارك في المؤتمر مع رئيس وحدة الإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة فاطمة المطوع، حيث ناقش الجانبان طرق التعامل مع قانون الإفلاس الجديد ومدى فاعليته في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما

# "المحاسبين" شاركت في منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الإصلاح في مجال الإفلاس



كما شاركت الجمعية ضمن فعاليات اليوم الثاني من المنتدى، حيث تطرقت الحلقة النقاشية حول قانون الإفلاس في الكويت وأهميته المتزايدة في بيئة الأعمال. وقد التقى وفد الجمعية علي هامش المؤتمر مع مدير الإدارة القانونية في وزارة التجارة القطرية والدكتور عبد الله الشويش من لجنة الإفلاس "ايسار" في المملكة العربية السعودية.



شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حول الإصلاح في مجال الإفلاس، والذي اقيم تحت عنوان "حفظ القيمة من خلال إعادة الهيكلة والخروج الفعال: أفضل الممارسات والسياسات المبتكرة في مجال الإعسار"، يومي 3 و 4 نوفمبر 2025، بالعاصمة القطرية الدوحة بتنظيم من وزارة التجارة والصناعة القطرية، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة INSOL International.

وأوضح رئيس مجلس ادارة الجمعية السيد/ صباح مبارك الجلاوي، أن المشاركة في المنتدى تعكس الاهتمام الكبير والمتزايد الذي توليه الجمعية بقضايا الإفلاس وتبادل الخبرات والتعرف على رؤية الدول تجاه هذا النوع من القضايا. وضم وفد الجمعية رئيس مجلس الإدارة السيد صباح مبارك الجلاوي ورئيس قطاع الإفلاس في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس بدر عبد اللطيف الفارسي.

## من خلال مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لها "المحاسبين" تحصد أول حكم في إعادة هيكلة الشركات



صباح الجلاوي

- إنقاذ الشركات المتعثرة والحفاظ على أموال المساهمين هدف رئيسي لمركز الخبرة والإفلاس
- المركز يستهدف خلق توعوية مجتمعية عبر التواصل مع الجهات المعنية بقضايا الإفلاس وتنظيم برامج تدريبية

المحاسبية والضريبة والإفلاس برؤية شاملة ومتكاملة لحلول إنقاذ الشركات وفقاً لما نص عليه قانون الإفلاس الجديد والذي يستهدف وضع تلك الشركات على طريق العمل الاقتصادي مرة أخرى.

ولفت أن من بين أهداف المركز - أيضاً- العمل على خلق الوظائف أمام خريجي الجامعات والمعاهد في مجالات الإفلاس وإعادة الهيكلة، الأمر الذي يعزز تواجد العنصر الوطني في هذا القطاع الحيوي.

وقال: أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، من بين أهم المبادرات التي قامت الجمعية بتنفيذها، حيث يستهدف تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المعرفة العميقة والخبرة المتخصصة لتعزيز الوعي القانوني والثقافة المالية.

جدير بالذكر، أن المركز من خلال برامجه ودوراته التدريبية يهدف إلى إعداد جيل من المحكمين والخبراء الذين يتمتعون بفهم دقيق لمبادئ الحوكمة وأساليب التحكيم وأصول الخبرة المحاسبية، الإفلاس والضرائب، مرتكزين على قواعد علمية ومنهجية تدريبية تعزز المهارات التحليلية والنقدية.

سعيًا منها للحفاظ على تعزيز بيئة الأعمال وحماية أموال الشركات والمساهمين، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حصل مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس على أول حكم في مجال إعادة هيكلة الشركات.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس، التابع للجمعية، استقبل العديد من طلبات الشركات لإعادة الهيكلة، مضيفاً أنه دراسة تلك الطلبات بعناية وتم إعداد خطط لإعادة هيكلة بعض تلك الشركات، وبعدها تم الاجتماع مع الدائنين، وقد تمت الموافقة عليها من قبل قاضي دائرة الإفلاس.

وأضاف الجلاوي أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس يعد بمثابة مركز إنقاذ للشركات من خلال رسم خطط إعادة الهيكلة لها، وإعادتها للعمل مرة أخرى، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين في تلك الشركات والتي تمثل نقطة رئيسية وهامة في خطط إعادة الهيكلة وذلك وفق ما نصت عليه مواد قانون الإفلاس الجديد.

واستدرك الجلاوي قائلاً: يتمتع مركز التحكيم والخبرة

# حوكمة القطاع العام بين النظرية والتطبيق: قراءة في التجربة الكويتية



بقلم: أحمد مشاري الفارس  
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين  
والمراجعين الكويتية الأسبق  
رئيس مجلس أمناء مركز الشركات  
المهنية



## المقدمة:

مناقشة أبرز الجهود الإصلاحية القائمة، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة في التجربة الكويتية.

### أولاً: الإطار النظري لحوكمة القطاع العام:

عند النظر إلى مفهوم الحوكمة في القطاع العام، نجد أنه لا يقتصر على مجموعة من القواعد الإدارية أو الاسترشادية، بل يشمل رؤية متكاملة لإدارة السلطة والموارد بما يضمن العدالة والكفاءة والشفافية. وقد طورت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ التي أصبحت مرجعاً عالمياً في هذا السياق.

تشمل هذه المبادئ الشفافية باعتبارها المدخل الرئيسي لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث يؤدي الإفصاح عن القرارات المالية والإدارية إلى تمكين المواطنين والبرلمان من ممارسة الرقابة. وتأتي المساءلة والمحاسبة في المرتبة الثانية، بحيث يُخضع الموظفون والمسؤولون العامون لمساءلة واضحة عن أدائهم، سواء أمام الجهات الرقابية أو أمام المواطنين. كما يُعد سيادة القانون ركناً أساسياً، إذ يضمن تطبيق القوانين

أصبحت الحوكمة في العقود الأخيرة إحدى أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الحكومات والباحثين وصانعي القرار، ليس فقط في سياق الشركات الخاصة، بل وبصورة أعمق في القطاع العام الذي يدير المال العام ويشكل حجر الأساس في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد انتقل مفهوم الحوكمة إلى القطاع العام كرد فعل على التحديات المتنامية المرتبطة بالشفافية والمساءلة، وبحثاً عن أدوات قادرة على ضمان إدارة رشيدة للموارد وتحقيق تنمية مستدامة.

في دولة الكويت، يزداد حضور هذا الموضوع تعقيداً نظراً لطبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، وبحكم الدور المركزي للدولة في التشغيل وتقديم الخدمات العامة، ما يجعل الحديث عن الحوكمة أمراً ضرورياً لفهم أوجه القوة والقصور في النظام الإداري. وعلى الرغم من وجود أطر دستورية وقانونية متقدمة نسبياً، فإن التطبيق لا يخلو من ثغرات تؤثر في كفاءة الأداء العام.

يهدف هذا المقال إلى استعراض الإطار النظري لمفهوم الحوكمة، وتحليل الأطر المؤسسية والقانونية في دولة الكويت، والكشف عن الفجوة بين النظرية والتطبيق، ثم



ومن خلال هذا التعدد النظري، يتضح أن حوكمة القطاع العام ليست وصفة جاهزة، بل إطار مرن يتكيف مع السياق الوطني لكل دولة.

### ثانياً: حوكمة القطاع العام في دولة الكويت "الإطار المؤسسي والتنظيمي"

تستند الحوكمة في دولة الكويت إلى دستور عام 1962 الذي يعد من أكثر الدساتير العربية تقدماً. فقد نصت المادة (50) على مبدأ الفصل بين السلطات، فيما أكدت المادة (151) على مسؤولية الحكومة عن وضع الحسابات الختامية للدولة وعرضها على ديوان المحاسبة. كما منح الدستور مجلس الأمة صلاحيات رقابية واسعة، ما يعكس حرص المشرع الدستوري على ضمان المساءلة في إدارة الشأن العام.

وعلى المستوى المؤسسي، يُعد ديوان المحاسبة الجهاز الرقابي الأهم، إذ يقوم بمتابعة الإنفاق العام وإصدار تقارير دورية تكشف أوجه الهدر والتجاوزات. إلى جانبه، برزت هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) التي تأسست عام 2016 كخطوة لتعزيز النزاهة وترسيخ ثقافة الشفافية، وهي مكلفة بمتابعة قضايا تضارب المصالح والتصريح عن الذمة المالية للمسؤولين المشمولين في القانون. كما توجد أجهزة تفتيش

بعدالة ويحد من الاستثناءات التي قد تفتح المجال للفساد والمحسوبية.

أما الكفاءة والفعالية فتشير إلى إدارة الموارد العامة بما يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة، وهو ما يبرز في تحسين جودة الخدمات الحكومية. ولا يقل أهمية عن ذلك مبدأ العدالة والمساواة الذي يضمن وصول الخدمات إلى جميع الفئات الاجتماعية دون تمييز. وأخيراً، تؤكد الأدبيات الحديثة على أهمية المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة، بوصفها وسيلة لتوسيع القاعدة القانونية وتعزيز الرضا المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن النظريات الإدارية تناولت الحوكمة من زوايا متعددة. ف«المدخل الوظيفي» ينظر إليها باعتبارها مجموعة آليات لضبط العلاقة بين مختلف مؤسسات الدولة، بينما يركز «مدخل الإدارة العامة» على استلهاً أساليب القطاع الخاص في إدارة الخدمات العامة مثل القياس الكمي للأداء وربط الحوافز بالنتائج. أما «مقاربة الحوكمة العالمية» فتؤكد على الترابط بين المستويات الوطنية والدولية في تطبيق معايير الشفافية والمساءلة، خصوصاً مع تزايد التزامات الدول باتفاقيات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مواجهة الفساد أو التجاوزات. أما الاقتصاد الريعي، فيجعل الدولة الممول والمشغل الرئيسي، وهو ما يقلل من الضغوط التنافسية التي عادة ما تحفز على تحسين الأداء وتطبيق معايير الحوكمة.

#### رابعاً: جهود إصلاحية وتجارب واعدة:

رغم الفجوة المشار إليها، فإن دولة الكويت حققت خطوات ملموسة نحو تعزيز الحوكمة. من أبرزها التحول الرقمي للخدمات الحكومية الذي سمح للمواطنين بإنجاز معاملات عبر المنصات الإلكترونية مثل منصة «سهل» ما أسهم في تقليص التعاملات الورقية وتقليل فرص الفساد الإداري.

كما أن إنشاء هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) كان تحولاً مهماً، حيث عملت على نشر ثقافة الإفصاح وتلقي إقرارات الذمة المالية من المسؤولين، وأصدرت تقارير دورية ساعدت في رفع الوعي المجتمعي بقضايا النزاهة.

إلى جانب ذلك، يواصل ديوان المحاسبة أداء دور بارز في كشف أوجه القصور، إذ تتداول تقاريره في وسائل الإعلام وتثير نقاشات برلمانية واسعة، مما يعكس درجة من الشفافية المجتمعية. أما مجلس الأمة، يظل أداة رقابية فعالة عبر مناقشة الحسابات الختامية للدولة.

وعلى المستوى الدولي، انضمت الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والتمت بتقارير المراجعة الدورية، ما ساعدها على الاستفادة من الخبرات الدولية وتبني معايير مقارنة. هذه الجهود لا تحو الفجوات القائمة، لكنها تشير إلى إرادة إصلاحية متنامية يمكن البناء عليها لتطوير منظومة الحوكمة المؤسسية بشكل أكثر شمولية.

خامساً: توصيات لتعزيز حوكمة القطاع العام في الكويت:

لكي تتحول الحوكمة من إطار نظري إلى ممارسة عملية، تحتاج دولة الكويت إلى تبني مجموعة من الإصلاحات المتكاملة.

أولها تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وذلك عبر ضمان آليات تعيين شفافة وموضوعية، ومنحها صلاحيات أوسع في التحقيق والمتابعة.

كما أن ترسيخ ثقافة الشفافية يتطلب نشر البيانات

ورقابة داخل الوزارات، فضلاً عن دور القضاء الإداري في الفصل في النزاعات المرتبطة بقرارات السلطة التنفيذية.

أما على الصعيد التشريعي، فقد أقرت الكويت قوانين داعمة مثل قانون حق الاطلاع على المعلومات، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون المناقصات العامة الذي يسعى إلى تنظيم المشتريات الحكومية وفق أسس تنافسية عادلة. وإلى جانب ذلك، تسعى الدولة من خلال رؤية الكويت 2035 إلى تحديث الإدارة العامة وتعزيز التحول الرقمي كوسيلة لرفع مستوى الكفاءة والشفافية.

هذه المنظومة، على تنوعها، تشكل أساساً نظرياً متيناً للحوكمة المؤسسية، غير أن التجربة العملية تكشف عن ثغرات تحد من فاعليتها.

#### ثالثاً: الفجوة بين النظرية والتطبيق:

رغم الإطار الدستوري والتشريعي المتقدم، فإن الواقع العملي في الكويت يشير إلى وجود فجوة واضحة بين المبادئ النظرية للحوكمة وتطبيقها. فعلى صعيد الشفافية، لا يزال الإفصاح عن المعلومات محدوداً، إذ يواجه المواطن والباحث عن المعلومة صعوبة في الوصول إلى البيانات الحكومية بشكل سلس، ما يحد من إمكانية الرقابة الشعبية والإعلامية.

كما أن البيروقراطية تظل سمة بارزة للجهاز الإداري، حيث تتسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة في إهدار الوقت وتعطيل الخدمات، وهو ما أشار إليه مراراً ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية. وتنعكس هذه الإشكالية على ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث تسجل الدولة مراكز متوسطة تعكس الحاجة إلى تعزيز آليات النزاهة.

ويُضاف إلى ذلك أن المساءلة السياسية لا تتحقق دوماً بشكل فعال، إذ غالباً ما تتأثر علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاعتبارات السياسية والشخصية آنذاك، ما يضعف قدرة مجلس الأمة على متابعة السياسات العامة بموضوعية. كما أن الارتباط بين الأداء الوظيفي والترقيات أو البقاء في المناصب لا يزال ضعيفاً، حيث يغيب التقويم الموضوعي القائم على مؤشرات الأداء.

من جهة أخرى، تظل المؤسسات الرقابية تعاني من قيود في استقلاليتها العملية، ما قد يحد من فاعليتها في



### الخاتمة:

تشير التجربة الكويتية إلى أن الحوكمة في القطاع العام ليست مجرد شعارات أو نصوص دستورية، بل عملية معقدة تتطلب توازناً بين الإرادة الحكومية، والقدرات المؤسسية، والثقافة المجتمعية. وعلى الرغم من وجود فجوة واضحة بين المبادئ النظرية والتطبيق، فإن الجهود الإصلاحية القائمة - خصوصاً في مجال التحول الرقمي وتعزيز النزاهة - توفر قاعدة يمكن البناء عليها لتطوير منظومة أكثر كفاءة وشفافية.

إن ترسيخ الحوكمة المؤسسية في الكويت لن يتحقق إلا عبر مسار طويل من الإصلاحات المتدرجة، يقوم على تعزيز استقلال المؤسسات الرقابية، وتطوير نظم الإفصاح والمساءلة، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. وإذا ما تحققت هذه العناصر، فإن دولة الكويت ستكون في موقع أفضل لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وتحقيق أهداف رؤيتها التنموية، بما يعزز ثقة المواطن في الدولة ويرسخ دعائم الإدارة الرشيدة.

الحكومية بشكل دوري على منصات مفتوحة، مع تطوير قانون حق الاطلاع على المعلومات وتفعيله بصرامة. ويجب أن يترافق ذلك مع دعم منظمات المجتمع المدني من أهمها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية، كأطراف رئيسة في منظومة الرقابة المجتمعية.

أما على مستوى الإدارة، فمن الضروري تبسيط الإجراءات البيروقراطية عبر استكمال التحول الرقمي وتطوير نظام موحد لإدارة الأداء في القطاع العام، بحيث يتم تقييم الموظفين على أساس مؤشرات موضوعية ترتبط بالكفاءة والإنجاز.

كذلك، يتعين تطوير منظومة تضارب المصالح عبر إلزام المسؤولين الحكوميين بالإفصاح الدوري، وربط ذلك بعقوبات نافذة في حالة الإخفاء أو التلاعب. وفي السياق ذاته، من المهم تعزيز دور القضاء الإداري كضامن لسيادة القانون وحماية الحقوق من أي تجاوزات.

ومن التوصيات المهمة أيضاً إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تقديم بعض الخدمات العامة وفق أطر واضحة للحوكمة، ما يخفف العبء عن الدولة ويعزز الكفاءة عبر المنافسة. وأخيراً، ينبغي مواءمة هذه الإصلاحات مع رؤية الكويت 2035 بحيث تشكل الحوكمة المؤسسية إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

# الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري في المنشآت التجارية



بقلم/ نواف الغانم



## زيادة الكفاءة:

يتولى الذكاء الاصطناعي المهام التي تستهلك وقتاً كبيراً مثل إدخال البيانات، وجدولة المواعيد، والفرز الأولي للسير الذاتية، ما يخفف بدوره العبء عن فرق الموارد البشرية.

- اتخاذ القرارات بشكل دقيق: بفضل التحليلات المبنية على البيانات، يستطيع مسؤولو الموارد البشرية اتخاذ قرارات بشكل دقيق وأكثر وعياً فيما يتعلق بالتوظيف، وتقييم الأداء، وتخطيط احتياجات القوى العاملة.

- تقليل الأخطاء: أتمتة المهام المتكررة، خصوصاً في إدارة البيانات والرواتب، تقلل من احتمالات الخطأ البشري وتضمن دقة أعلى.

- تسريع عملية التوظيف: تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي على تسريع خطوات البحث عن الكفاءات البشرية، وفرز المرشحين، وجدولة المقابلات، ما يمكن فرق الموارد البشرية من الوصول إلى أفضل المرشحين بسرعة أكبر.

- تقليل معدل الاستقالات: تساعد التحليلات التنبؤية على رصد المؤشرات المبكرة لاحتمالية مغادرة بعض الموظفين، ما يتيح لفريق الموارد البشرية التدخل في الوقت المناسب ووضع خطط فعّالة للحفاظ على الكفاءات داخل المؤسسة.

يشهد العالم ثورة في مجال الذكاء الاصطناعي غيرت طبيعة الأعمال داخل المنشآت التجارية. ومع سعي المؤسسات لخفض التكاليف وزيادة الأرباح، أصبح الاعتماد على الأنظمة الذكية وسيلة فعالة لتقليل النفقات المرتبطة بالعنصر البشري.

لكن يبقى السؤال: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل الإنسان تماماً؟

ومن وجهة نظري، لا يمكن ذلك، لأن الذكاء الاصطناعي - رغم قدرته على التحليل واتخاذ القرار - يفتقر إلى البعد الإنساني والإدراك الاجتماعي الذي يميز التفاعل البشري ويؤثر على سلوك المستهلك وربحية المنشآت.

ولذلك، أصبح من الضروري أن يطور العاملون مهاراتهم التقنية ويتعاملوا مع الذكاء الاصطناعي كأداة مكملّة لا بديلة، فالمستقبل الحقيقي للأعمال يقوم على تكامل الإنسان والآلة لا على منافستهما.

ويوفر استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية العديد من الفوائد، إذ يمكنهم من العمل بكفاءة أكبر والتركيز على المهام التي تتطلب تدخلاً بشرياً حقيقياً. إليك بعض من تلك الفوائد الأساسية:



### وفيما يلي أبرز ملامح هذا التحول:

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الذكية: أصبح الاعتماد على البيانات والتحليلات بديلاً عن الحدس والتجربة فقط، مما أدى إلى قرارات أكثر دقة وفعالية.

تحسين عملية التوظيف: ساعد الذكاء الاصطناعي الموارد البشرية على فرز السير الذاتية واختيار المرشحين الأنسب بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها: من خلال التحليلات التنبؤية، يمكن التعرف على مؤشرات الاستقالة أو انخفاض الأداء والتدخل مبكراً.

تخصيص خطط التطوير: يمكن تصميم برامج تدريب وتطوير مخصصة لكل موظف بناءً على مهاراته واحتياجاته الفردية.

تجنب التحيز أو المحاباة: باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن للمؤسسات تقليل التحيز في عمليات التوظيف والترقيات، وضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والموظفين.

زيادة الإنتاجية: يتيح الذكاء الاصطناعي لمختصي الموارد البشرية التركيز على مهام أكثر استراتيجية تسهم في نمو المنظمة من خلال تولي المهام الروتينية.

تطوير برامج تدريب وتطوير المهارات: عند التخلص من المهام اليدوية المتكررة، يصبح لدى فرق الموارد البشرية وقت كافٍ للتركيز على تطوير الموظفين، وتعزيز بيئة العمل، وتنفيذ مبادرات تدعم رؤية وأهداف المؤسسة.

تخصيص التعلم والتطوير: يستطيع الذكاء الاصطناعي تحديد الفجوات في المهارات وتقديم تجارب تعليمية مخصصة ليتمكن الموظفون على تطوير أنفسهم باستمرار.

توظيف الأشخاص بطريقة صحيحة: تُمكن التحليلات المبكرة فرق الموارد البشرية من التنبؤ باحتياجات التوظيف المستقبلية بدقة، وتوظيف الأشخاص بشكل أكثر فعالية كل حسب مهاراته وتخطيط أفضل للكوادر البشرية.

كما أن الذكاء الاصطناعي لم يعد في الموارد البشرية مجرد أداة تقنية، بل أصبح ركيزة أساسية لتطوير بيئة العمل، وتحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة واحتياجات الأفراد. فبدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية في التوظيف والتقييم والمتابعة، أصبحت فرق الموارد البشرية تعتمد على تقنيات ذكية لتحسين الكفاءة وتعزيز تجربة الموظف. هذا التغيير لم يكن تقنياً فقط، بل أعاد تعريف دور الموارد البشرية بالكامل.

## خلال مؤتمر "الصمود المالي والاقتصادي... قيادة النمو في عصر التحديات" صباح الجلاوي: «المحاسبين» دعمت المنظومة الاقتصادية



الدخلاء عليها، ومركز الشركات المهنية الذي يمثل نقلة نوعية في مجال التدقيق المحاسبي. وأضاف أن الجمعية قدمت على مدى السنوات الماضية مقترحات جوهرية دعمت المنظومة الاقتصادية والتشريعية في الكويت، من أبرزها مقترحات على قانوني الشركات التجارية والإفلاس، والمساهمة في صياغة قانون مزاوله مهنة مراقبة الحسابات الصادر عام 2019، فضلاً عن تأسيس معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية لتعزيز الشفافية في القطاع الخيري.

### الهيكل الاقتصادي

من جانبه، أكد الأستاذ المشارك في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت د. رياض الفرس، في محاضرته «الاستراتيجيات الاقتصادية ودورها في استقرار الحكومات والشركات»، أن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تكون واحدة لجميع الدول أو

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن انعقاد مؤتمر «الصمود المالي والاقتصادي: قيادة النمو في عصر التحديات» الذي أقيمت فعالياته في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2025، أن المؤتمر يأتي في وقت يواجه فيه العالم تحديات اقتصادية متسارعة تستدعي وضع حلول عملية وإجراءات احترازية قادرة على امتصاص الأزمات الطارئة وحماية مستقبل الأجيال القادمة.

وقال الجلاوي في كلمته الافتتاحية إن جمعية المحاسبين منذ تأسيسها عام 1973، لعبت دوراً محورياً في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الصمود الاقتصادي عبر تأسيس مؤسسات متخصصة، من بينها أكاديمية المحاسبين لتأهيل الكوادر الوطنية، ومركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبية والإفلاس لحل النزاعات التجارية وتعزيز بيئة الأعمال، إلى جانب مركز الاعتماد المهني لضبط معايير المهنة ومنع



البناء وتحويل الدروس المستفادة إلى ممارسات مؤسسية طويلة الأجل. وأكد الحمادي أن مثل هذه اللقاءات تمثل منصة فاعلة لتبادل الخبرات وتعزيز قدرات الكفاءات الوطنية، بما يسهم في تمكينها من التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية بكفاءة ومرونة، مشيراً إلى أهمية تطوير الأدوات الخاصة بإدارة الأزمات، ومواكبة المتغيرات العالمية.

الحالات، مشدداً على ضرورة تشخيص كل وضع اقتصادي على حدة واعتماد السياسات الملائمة له.

وأشار إلى أن الاعتماد على التوصيات الجاهزة من بعض المنظمات الدولية دون مراعاة خصوصية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية قاد إلى أزمات خانقة وأعباء ديون ثقيلة، داعياً إلى إشراك مختلف الأطراف ذات المصلحة في صياغة وتنفيذ السياسات، والتنسيق الجماعي مع الدول المجاورة والشركاء التجاريين لتعزيز فرص النجاح والحد من تأثير جماعات الضغط.

ولفت إلى أن السياسات الاقتصادية رغم فوائدها لا تخلو من سلبيات، أبرزها التضخم الناتج عن التوسع، والبطالة الناتجة عن الانكماش، وزيادة الدين العام، فضلاً عن مخاطر الدخول في حروب تجارية بسبب الإجراءات الحمائية.

### إدارة الأزمات

وقد شاركت الجامعة العربية المفتوحة في الكويت ممثلة بمديرتها د. صلاح الحمادي، في مؤتمر «الصمود المالي والاقتصادي»، في ورشة عمل بعنوان «إدارة الأزمات المالية - من الاستجابة السريعة إلى التعافي المستدام»، استعرض خلالها أربعة محاور رئيسية شملت تشخيص الأزمات المالية والاستعداد لها عبر رصد مؤشرات الإنذار المبكر وبناء فرق متخصصة وخطط طوارئ مالية، واستراتيجيات الاستجابة الفعالة من خلال إدارة السيولة وإعادة هيكلة الالتزامات والتواصل مع أصحاب المصلحة.

كما تضمنت الورشة تطبيقات عملية وتمارين تفاعلية تحاكي الأزمات وتساعد على اتخاذ القرارات تحت الضغط، وصولاً إلى التعافي المستدام وبناء المرونة عبر استراتيجيات إعادة

### صباح الجلاوي؛

- الاسهام في وضع حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتقديمها لمتخذي القرار  
- للجمعية دور بارز في وضع التشريعات والقوانين التي أسهمت في تحقيق النمو والاستدامة

### د. تركي الشمري؛

- المرونة المالية سلاح المؤسسات في مواجهة الأزمات الاقتصادية

### د. رياض الفرس؛

- عدم مراعاة الهياكل الاقتصادية للدول النامية قاد لأزمات خانقة

## في سابقة مهنية عالمية وبحضور عدد كبير من ممثلي الجهات والجمعيات الخيرية في الكويت «المحاسبين» نظمت جلسة علنية للمعيار الخيري



لدورها المهم والمستمر في تقديم الرؤى والأفكار حيال القضايا المجتمعية ولدورها البناء في مجال المسؤولية الاجتماعية. ولفت الجافور يأتي طرح المعيار في توقيت مهم للغاية، لتعزيز الضبط المالي للقطاع الخيري من أهمية قصوى وركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وترسيخ الأمن الاجتماعي في الدول الإسلامية.

وتابع وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبرى لهذا القطاع المالي المتنامي بمؤسساته الحكومية والأهلية، إلا أنه لم يحظ بالعناية اللازمة ضمن إصدارات معايير المحاسبة الدولية الأمر الذي بات يُشكّل مسؤولية مهنية ووطنية ودينية ملحة على المتخصصين في المحاسبة المالية بالدول الإسلامية.

وأشار الجافور الى أن قيام الجمعية بإطلاق مشروعها الوطني حول تطوير معيار المحاسبة للمنظمات الخيرية الكويتية يُعد سابقة مهنية في مسيرة عمل الجمعية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، كونه يتوافق مع الأصول الشرعية والقانونية والمحاسبية.

ولفت إلى أن المشروع يهدف لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في بيان كيفية الإفصاح المحاسبي الأمثل عن العمليات المالية للمنظمات الخيرية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق الشفافية داخل القطاع الخيري في الكويت.

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جلسة استماع علنية لمعيار المحاسبة المالية الجديد للمنظمات الخيرية الكويتية الذي أطلقته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في سابقة مهنية عالمية، بحضور عدد كبير من ممثلي الجمعيات الخيرية والمكاتب المحاسبية والمختصين في الشأن المالي، وذلك لبحث الملاحظات والمقترحات المتعلقة بتطبيق المعيار الجديد.

وأكد المشاركون في الجلسة العلنية التي عقدت في غرفة تجارة وصناعة الكويت في 15 أكتوبر 2025، أهمية مشروع «المعيار المحاسبي» في تعزيز الشفافية والامتثال الشرعي، وضمان ضبط العمل المالي في مؤسسات القطاع الخيري بما يتماشى مع القواعد المحاسبية والأصول الشرعية والقانونية.

### ملاحظات قيمة

وقال عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور فهد الجافور، نيابة عن رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح الجلاوي، «نتمنى أن نخرج بملاحظات قيمة حول معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية، من أجل تعميم الاستفادة بهذا المعيار الذي نأمل أن يكون نقلة نوعية في عمل القطاع الخيري الكويتي».

وأضاف الجلاوي أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تبنت إطلاق معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية،